

«المركزي» ينفي تعديل سعر صرف الدولار

## ٩٧ بالمئة نمو في موجودات المصارف خير مالي: السبب هو ارتفاع سعر الصرف لنحو ثلاثة أضعاف

عبد الهادي شباط

نقى مصرف سورية المركزي رسمياً ما تم تداوله عبر بعض صفحات التواصل الاجتماعي عن تعديل سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ليصبح بسعر ٢٥٠٠ ليرة.

وأكد مصرف سورية المركزي في بيان له أنه لم يتم أي تعديل على سعر صرف الدولار الرسمي الذي هو ١٢٥٦ ليرة وما جرى تعديله هو سعر الصرف التقضي الخاص بالمنظمات الدولية فقط، بينما أظهر التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم (١٠) الصادر عن مصرف سورية المركزي نمو موجودات القطاع المصرفي حتى شهر تشرين الأول من العام الماضي (٢٠٢٠) بمعدل ٩٧٪ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٩ بما يعادل زيادة قدرها ٧.٧٨٢ مليارات ليرة سورية منها ٥.٢ مليارات ليرة سورية لدى المصارف العامة ونحو ١.٤ مليار ليرة لدى المصارف الخاصة التقليدية و١.١٥٥ مليار ليرة لدى المصارف الإسلامية أي أن المصارف العامة ساهمت بـ ٦٨٪ من إجمالي زيادة موجودات القطاع المصرفي لغاية تشرين الأول ٢٠٢٠ مقارنة بنهاية عام ٢٠١٩ مقابل مساهمة المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية بـ ١٤٪ على التوالي.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين خير مالي أن حالة النمو المرتفعة في موجودات القطاع المصرفي سببها ارتفاع سعر الصرف وتبدله خلال الفترة من نهاية عام ٢٠١٩ وحتى شهر تشرين الأول من العام الماضي، حيث وصل سعر الصرف لليرة إلى ١٢٥٦ ليرة وهو ما ضاعف قيمة



الموجودات لدى المصارف حتى قرابة ثلاث أضعاف. وعن مدى حجم القطع الأجنبي وأثره في نمو موجودات القطاع المصرفي على المصارف وأضاف خير مالي أن معظم المصارف بين أنها تنوعت على «الكتش» لدى المصارف بشقيه السوري والقطر الأجنبي وودائع هذه المصارف لدى البنوك الثانية والوديعة الجمدة

التقديم على القرض متاح عبر تطبيقها الإلكتروني «موبايل»

## الوطنية للتمويل الصغير: الإقبال الشديد سبب تأخر معاملات القرض الفوري



الوطن

أعدت «المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير» تأخر معاملات القرض الفوري إلى الإقبال الشديد من قبل الراغبين بالحصول على القرض، ما أدى إلى ازدحام فروع المؤسسة والتأخر في سير المعاملات.

وأوضحت المؤسسة عبر صفحتها على «فيسبوك»، أن التقديم على الإقراض الفوري سيصبح متاحاً من خلال تطبيقها الإلكتروني «الوطنية- موبايل»، بحيث يتم تقديم طلب القرض إلكترونياً، ثم يتم التواصل مع الراغبين للحصول عليه لاستكمال الإجراءات.

المؤسسة بيّنت أن قيمة القرض الفوري تبدأ من ٢٥٠ ألف ليرة سورية وتصل إلى مليون ليرة سورية.

وكان وزير المالية كنان ياغی أوضح في لقاء سابق لـ«الوطن»، أن سورية ليست جديدة في إحداث مثل هذه المصارف بل هي موجودة، لكن في القانون أنه نظم بشكل أعلى قطاع التمويل الأصغر ورفع رأس مال المصارف إلى ٥ مليارات ليرة.

وكان وزير المالية كنان ياغی أوضح في لقاء سابق لـ«الوطن»، أن سورية ليست جديدة في إحداث مثل هذه المصارف بل هي موجودة، لكن في القانون أنه نظم بشكل أعلى قطاع التمويل الأصغر ورفع رأس مال المصارف إلى ٥ مليارات ليرة.

تهدف في مثل هذه الأنشطة من المصارف.

الاقتصاد تعلن نيتها لتصدير الإسمنت

## مدير عام الإسمنت: أسعار المبيع أرخص من دول الجوار ومصيرنا التهريب نأمل الوصول إلى مبيعات بـ ٢٠٠ مليار ليرة

هنا غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة لصناعة الإسمنت المنى السرحاني أن المؤسسة تعمل على زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف قدر الإمكان رغم الصعوبات الخفيفة، وبالإرقام أكد المدير العام أن المؤسسة تقوم بإنتاج ١٠ آلاف طن يومياً من الإسمنت تنزل إلى الأسواق، ومن المتوقع أن تزداد الكميات في منتصف العام القادم إلى ١٣ ألف طن، موضحاً أن الإنتاج ازداد نحو ١٩٠٪ عن الأشهر السابقة، وأضاف: إن حاجة السوق المحلية من مادة الإسمنت تتجاوز ١٥ ألف طن ومن المتوقع أن يتم إشباع حالة السوق بحالة ٢٠ ألف طن يومياً التي نأمل أن تصل إليها في نهاية ٢٠٢١.

أما الأرباح القدره للمؤسسة لعام ٢٠٢٠ فقد بلغت ٧,٨ مليارات ليرة سورية في حين بلغت مبيعات المؤسسة في عام ٢٠٢٠ نحو ١٠٠ مليار ليرة وهامش الربح الأدنى عالمياً للمؤسسة هو ٨٪ ومن المتوقع أن تتجاوز المبيعات ٢٠٠ مليار ليرة سورية في العام الحالي..

وأشار إلى أن هناك عملية تطوير في شركة طرطوس المؤلفة من أربعة أفران الفرن الرابع ينتهي تأهيله نهاية الشهر الحالي وبذلك يرتفع الإنتاج في شركة طرطوس تدريجياً إلى ٢٥٠٠ طن خلال الثلاثة أشهر القادمة سيكون بالإنتاج، مبيّناً أن كل المنتجات من مؤسسة الإسمنت تسلم إلى عمران «الفرط والمعاب» منها باعتبارها المؤسسة المسوقة لهذه المادة حصراً حسب توجيهات الحكومة.

وبخصوص ما تعانيه هذه الصناعة قال: إن التضخم والحاصل والحصار الجائر بكل الأضرار ولاسيما قطع التبدل التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالاتفاق عبر عدة طرق، وأسعارها تتجاوز مئات الملايين هذا الحصار شكل حافزاً لدى الفئتين للمؤسسة



أسعار العقارات مئة ضعف. وأضاف المدير العام: إن هناك مشكلة أخرى يعاني منها هذا القطاع وهي تسرب اليد العاملة الفنية وهو موجود في العديد من مؤسسات الدولة لكن قطاع الإسمنت يتطلب تدريب كوادر جديدة وهذا يحتاج إلى وقت وحتى تبدأ هذه الكوادر بالتدريب والتأهيل قد يتأخر ذلك مع مشاكل في خطوط الإنتاج بسبب تسرب العمالة ونحاول السيطرة على الكوادر الموجودة.

وأضاف: إن المؤسسة لا تسوق أي طن إسمنت للقطاع العام ولا للخاص وأن مؤسسة عمران هي المسؤولة عن استرجار كلغة الكميات الموجودة بالكامل.

وأشار إلى هناك نية لتصدير مادة الإسمنت وأعلنت وزارة الاقتصاد ذلك مرتين وحاليا نحن بصدد الإعلان للمرة الثالثة.

ويخصوص الاقتراحات يتم العمل وفق تقرير صادر عن المؤسسة للبحث عن شريك إستراتيجي لإعادة تأهيل وتطوير معامل الإسمنت في مدينة حلب ويوجد حالياً مفاوضات مع بعض الشركات بخصوص هذا الموضوع ويوجد بارقة أمل بإعادة تشغيل هذه المعامل التي تحتاج إلى مبالغ مالية ضخمة تقدر بـ ٣٠٠ مليون دولار كحد أدنى لكل معمل. كما إن العمل جار بالتعاون مع الشركات لتطوير مطنحن الإسمنت الأبوبية ذات الكلف العالية القديمة تكنولوجياً وأوضح التقرير أن هناك دراسة لإعادة تطوير مطنحن الرست في منطقة الرست بالتعاون مع مستثمر محلي لرفع الطاقة الإنتاجية لتلك المطنحن وإنتاج أصناف جديدة من الإسمنت كذلك هناك دراسة لإعادة تشغيل صالة المسك للسكب والبر في الوحدة الاقتصادية في مدينة حلب لكي يتم تأمين حاجة المعامل من القطع التبدلية ذات الجودة العالية إضافة إلى تطوير معمل خط البورسلان لإنتاج السيراميك.

ويظهر للعلن خلال فترة وجيزة جداً ويبدأ الإنتاج في هذا العام لتغطية احتياجات البلوت بصالة التجانس ما وفر قطع تبدال باهظة الثمن.. لافتاً إلى أنه حالياً هناك مصنع رأس فرن بعدوا كلفته بالعرض ٨٠٠ ألف دولار يتم العمل علىه من الفئتين بعدوا بتكلفة لا تتجاوز ١٠٠ مليون ليرة سورية. مؤكداً أن الحصار شكل إيداعاً للعاملين.

لافتاً إلى أنه بالعام الماضي كان هناك شركة رابحة وشركتان خاسرتان بسبب تأهيل الخطوط المتوقفة عن الإنتاج متوقعاً أن تحقق الشركات الأربيع خلال هذا العام للطن بسورية ببلدان ٩٠ دولاراً وفي الأردن ١٠٠ دولار هذا التفاوت في الأسعار بسبب تهريب الإسمنت إلى دول الجوار وهذه «هي المصيبة»، لافتاً إلى أنه في حال إيقاف خط

وتم العمل بالسورية بحماة بتحويل الحركة الميكانيكية إلى حركة تعمل على البلوت بصالة التجانس ما وفر قطع تبدال باهظة الثمن.. لافتاً إلى أنه حالياً هناك مصنع رأس فرن بعدوا كلفته بالعرض ٨٠٠ ألف دولار يتم العمل علىه من الفئتين بعدوا بتكلفة لا تتجاوز ١٠٠ مليون ليرة سورية. مؤكداً أن الحصار شكل إيداعاً للعاملين.

لافتاً إلى أنه بالعام الماضي كان هناك شركة رابحة وشركتان خاسرتان بسبب تأهيل الخطوط المتوقفة عن الإنتاج متوقعاً أن تحقق الشركات الأربيع خلال هذا العام للطن بسورية ببلدان ٩٠ دولاراً وفي الأردن ١٠٠ دولار هذا التفاوت في الأسعار بسبب تهريب الإسمنت إلى دول الجوار وهذه «هي المصيبة»، لافتاً إلى أنه في حال إيقاف خط

٣٠ بالمئة من العقارات في سورية مؤجرة

## يوسف لـ«الوطن»: دعوات إعفاء المستأجرين لم تتعد التواصل الاجتماعي

علي محمود سليمان

بين الخبير العقاري الدكتور عمار يوسف لـ«الوطن» أن عقدة المنشار بالنسبة لسوق الإيجارات تكمن في سعر الصرف المتقلب وغير المستقر والذي يؤثر سلباً بشكل كبير في وضع أسعار واضحة وثابتة للإيجارات السكنية.

وأضاف إن الإيجارات التي سجلت مؤخراً في دمشق وريفها لم تحدث من قبل، حتى في أصعب سنوات الأزمة لم تشهد هذا الارتفاع غير المسبوق، حتى أصبح إيجار غرفة مستووع أو قيو يتجاوز ٧٥ ألف ليرة سورية، كما توجد منازل على العظم أفراد العائلة يعملون لتأمين تكاليف الإيجارات من تأجيرها هم أصحاب العقارات أنفسهم أو النواظر للأبنية السكنية التي فيها هذه البيوت، حيث إن الارتفاع الجنوني للإيجارات أرغم العديد من العائلات لاستئجار بيوت على العظم «غير مكسوة ويضنون أمشة وستائر النايلون على المشايبك والأبواب ليتمكنوا من الإقامة فيها.

وأشار إلى أن إيجار المنازل في الضواحي السكنية أصبح لا يقل عن ١٠٠ ألف ليرة سورية كحد أدنى، ومنها منازل للإيجارات ٢٠٠ ألف وأكثر والبعض يطلب مبلغاً يصل إلى ٥٠٠ ألف ليرة

سورية للمنازل في الأحياء السكنية الراقية بدمشق، مع سداد أجار سنة مقدماً بسبب تذبذب سعر الصرف، حيث إن القطبية الخفيفة للاقتصاد السوري هي عدم قدرة المصرف المركزي على ضبط سعر الصرف، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على جميع نواحي الاقتصاد السوري سواء في القطاع المعيشي أم التجاري أو الصناعي وغيرها.

ولفت إلى أن نحو ٤٠ بالمئة من الشعب يعيش على الخواتم الخارجية لتأمين تكاليف المعيشة وجزء كبير من التكاليف يذهب للإيجارات، بينما البعض الآخر يعمل بأكثر من مهنة أو نجد أن جميع أفراد العائلة يعملون لتأمين تكاليف الإيجارات والمصاريف المعيشية الأخرى، كما أن هناك شراكة لعدد من العائلات بالسكن في منزل واحد والمشاركة في تسديد الإيجار.

وأوضح يوسف أن بدل الإيجار هو بدل النفقة الدمية لصاحب العقار، بمعنى أن مبلغ الإيجار مساوياً يعادل كخدمة لصاحب العقار ويجب المحافظة على قيمة الخدمة التي يقدمها مبلغ الإيجار، فعندما تنخفض قيمة العملة ستتنخفض قيمة الخدمة المقدمة من بدل الإيجار، ولذلك من المهم أن يتبع رفق مبلغ الإيجار ليعادل قيمة الخدمة المطلوبة،

لأن صاحب العقار يؤمن المدخول المادي المعيشته من إيجار العقار، ولذلك كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات التي يسدها صاحب العقار سيضطر لرفع قيمة الإيجار ليعادل هذا الارتفاع في الأسعار. وكشف الخبير الاقتصادي أن الإيجارات التي تسد حالياً أرخص مما كانت عليه قبل الأزمة إذا ما قورنت بتغيرات سعر الصرف، وكشال فإن أجار منزل في ضاحية قدسيا بريف دمشق يعادل خمسة آلاف ليرة سورية وحالياً أجاره نحو ٢٠٠ ألف ليرة سورية، وقبل الأزمة فإن ٥ آلاف ليرة سورية كانت تعادل ١٠٠ دولار، وحالياً ٣٠٠ ألف ليرة سورية تعادل ٥٠٠ دولار، حيث ارتفع سعر الصرف بحوالي ٧٠ ضعفاً، وارتفعت أسعار السلع والخدمات بحوالي ١٠٠ ضعف في الارتفاع الأخير لسعر الصرف.

وأشار يوسف إلى أن المبادرات التي طرح عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن أشخاص يتنازلون عن إيجارات عقاراتهم لعدة أشهر لمساعدة العائلات الفقيرة في هذه العقارات من تتجاوز صفحات التواصل الاجتماعي وعلى أرض الواقع لم تشهد أي حادثة مماثلة لهذه المبادرات. وأكد يوسف أنه من غير الممكن للحكومة أن تلعب أي دور في ضبط سوق الإيجارات ما دام هناك

غلاء وتقلب في سعر الصرف، فلا يمكن تحديد أي إيجارات على أصحاب العقارات ما لم يتم ضبط وتثبيت سعر الصرف الذي وحده قادر على ضبط جميع الأسواق والخدمات.

وأشار يوسف إلى أن بين ٢٥ بالمئة و ٣٠ بالمئة من العقارات في سورية هي مؤجرة، مع ملاحظة مهمة بأنه بين ٣٠ بالمئة إلى ٤٠ بالمئة من العقارات القابلة للسكن في سورية أصبحت خارج الخدمة العقارية، إما خارج الخدمة كلياً أو جزئياً، وإما لعدم وجود بنية تحتية لخدمة هذه العقارات، بينما نتج خلال سنوات الأزمة نحو المليون وحدة سكنية مخالفة. الموسوع تعدى حدود المبالغة والتهويل واللامنطق، فالغلاة في تأجيج أسعار العقارات سواء البيع للعقارات والنازل أو حتى إيجارات الشقق وصل إلى مستويات من الصعب تقبل أرقام قيمها وهذا التأجيج خلال المرحلة الراهنة ناجم عن عدم وجود قنوات استثمارية بديلة للعقار بالتزامن مع وجود مضاربين رفعوا أسعار العقارات خلال السنوات الماضية بطريقة جنونية، وبالرغم من مكابرة هؤلاء المضاربين حتى اللحظة الراهنة إلا أن قدرتهم على الاستثمار في المكابرة ولغترية طويلة لن تدوم حسب توقعات بعض المراقبين.